إعفاء مدير معمل أحذية السويداء.. والأسباب كثيرة

| السويداء- عبير صيموعة

جاء قرار إعفاء مدير معمل الأحذية في السويداء من الإدارة العامة في دمشق جراء الانتكاسة الإنتاجية التي مني بها المعمل خلال الأشهر الثلاثة الأخيرة.

وبيّن رئيس مكتب الصناعات الخفيفة باتحاد عمال السويداء ثائر عزام لـ«الوطن» أن عزل المدير الذي تم تعيينه مؤخراً من مهامه يعود لمجموعة من الأسباب أولها وجود أخطاء مرتكبة في الإنتاج ألحقت سوءاً بالمنتج، إضافة لانخفاض كمية الإنتاج الموضوعة في الخطة والتي وصلت إلى إنتاج ٢٠٠ زوج في اليوم بعد أن كانت سابقاً ٥٠٠ زوج في اليوم، فضلاً عن انخفاض الإنتاج مقارنة بإنتاج معمل مصياف الذي أنتج ضعف الكمية المنتجة بمعمل أحذية السويداء.

مضيفاً: وعدم نظافة صالة الإنتاج وعدم التوزيع الصحيح للآلات عدا ذلك انعدام روح فريق العمل بين مدير المعمل ورؤساء الدوائر ما انعكس سلباً على أداء العمال داخل المعمل، موضحاً أن هذه الملاحظات تم تدوينها خلال زيارة المدير العام للمعمل مع بداية الشهر التاسع حيث تم التوجيه بحينها بضرورة تلافي هذه الملاحظات خلال ١٥ يوماً لتحقيق رفع مستوى الإنتاج في المعمل كماً ونوعاً وإعادة المعمل إلى المستوى المطلوب كمنشأة اقتصادية مهمة على ساحة الوطن.

وأكد عزام أن ما جرى تداوله حول أخذ ماكينات من المعمل بما ينعكس على العملية الإنتاجية غير صحيح، منوهاً بأن ما أثير حول تلك الماكينات إنما جاء بسبب قيام البعض باستغلال الكتب الرسمية الموجودة سابقاً بنقل ماكينات إلى معمل النبك لتشغيل خط جزئي ضمنه لربط إعفاء المدير بقضية النقل.

وأوضح أن الإدارة العامة قامت بطلب ماكينات من الفائض لدى معمل أحذية السويداء والتي لا تدخل في العملية الإنتاجية وذلك بهدف إحداث خط جزئي في معمل أحذية النبك وهذه الماكينات هي عبارة عن ماكينة خياطة وماكينة تثقيب فقط.

ولفت عزام إلى أنه تم تزويد معمل أحذية السويداء بآلتين حديثتين بنحو ٦٠ مليون ليرة سورية لزوم خط الإنتاج كما تم التعاقد أيضاً على شراء ثلاث آلات حديثة وهذه الآلات هي آلة شد وسط وآلة ضغط وآلة حقن مباشر إذ تبلغ تكلفة هذه الآلات نحو ٤٠٠ مليون ليرة سورية مضيفاً: إن هذه الآلات سيتم استقدامها قبل نهاية هذا العام مشيراً إلى أن رفد المعمل بهذه الآلات سيؤدي إلى زيادة إنتاج المعمل علماً أن رفد المعمل بهذه الآلات جاء جراء الأرباح التي حققتها الشركة العامة لصناعة الأحذية ومن ضمنها معمل أحذية السويداء والتي تجاوزت المليار ليرة سورية خلال ثلاثة الأعوام الماضية.

عواضة لـ«الوطن»: وضع مادة الغاز سيئ والأزمة مستمرة منذ شهرين

| عبد المنعم مسعود

عزفت أسطوانات الغاز نشيدها في الخامسة صباحاً تزامناً مع وصول سيارة المعتمد بعد انتظار يومين في معمل عدرا وانتظر معه المستهلكون الذين تأتي بهم إشاعة فيصطفون ويتدافعون لساعات ثم ينفضون على وعود بالعودة مساءً أو صباحاً.

ويستمر عزف اسطوانات الغاز باستمرار أزمة الغاز ليتصاعد عند توزيعه وتنطفئ ألحانه بإغلاق المعتمدين أبواب محالهم إيذانا بانتهاء التوزيع لانتهاء الكمية فيتفرق باقي المنتظرين خائبين تعللهم وعود بدفعة أخرى أو بمكان آخر يوزع المادة.

عضو جمعية معتمدي الغاز بدمشق محمد خير عواضة بين أن وضع مادة الغاز سيئ منذ شهرين وحتى الآن، مبيناً أن معتمدي المادة يضطرون للانتظار لأكثر من خمسة عشر يوماً للحصول على المخصص المقرر حالياً بـ٢٥٠ أسطوانة وهذا كله يرتب تكاليف مصروف السيارة والبنزين وسائق ومحل ليحصل بالنتيجة على ٢٥٠ أسطوانة يدفع أكثر من ٦٠٠ ألف ليربح منها بشكل نظامي نحو ٥٠ ألف ليرة ويبقى ينتظر دوره التالي وهذا مبلغ زهيد في الوقت الحالي خصوصاً في ظل عدم تواتر التوزيع من غاز دمشق وريفها فلو كان التوزيع يوميا لاستطاع المعتمد أن يدفع التزاماته لذا فإن أغلب المعتمدين يضطرون للمخالفة في السعر أو المخالفة في البيع من أجل الاستمرار.

ووفقاً لعواضة فإن إجمالي ما يتم توزيعه بشكل يومي لدمشق لا يتجاوز ١٥ ألف أسطوانة يذهب أغلبها للتوزيع الذي تقوم به السورية للتجارة والجهات العامة وسيارات المحافظة التي تقوم باستئجار سيارات المعتمدين للقيام بالتوزيع بالمناطق التي تخصصها ويصل عددها إلى ١٣ سيارة، ما يجعل المتبقي من نصيب معتمدي دمشق لا يتجاوز ٢٠٠٠ إلى ٣٠٠٠ أسطوانة توزع على ٨ أو ١٢ معتمداً من أصل ١٥٠ معتمداً في دمشق.

ما قاله عواضة رصدته «الوطن» واقعا فبعض المعتمدين يبقي زهاء ١٥ أسطوانة لبيعها بالسعر الذي يناسبه أو لملء طباخات الغاز المنزلي بأسعار تتراوح بين ألفين وثلاثة ألاف وخمسمئة ليرة وفقاً للحجم ناهيك عن بيع الأسطوانة بأسعار تصل إلى سبعة آلاف ليرة، عدا أن عملية بيع أسطوانة الغاز على البطاقة الذكية بسعر ٣٥٠٠ ليرة.

الشهابي: ١٢,٥ حصة سورية من دون الأرباح ومدة العقد خمس سنوات قابل للتمديد سنتين

مجلس الشعب يوافق على مشاريع قوانين لعقود مع شركتين روسيتين للتنقيب عن النفط

| محمد منار حميجو

وافق مجلس الشعب على ثلاثة مشاريع قوانين تتضمن توقيع اتفاقيات خاصة بتنقيب النفط بين وزارة النفط مع شركتي «ميركوري» و«فيلادا» الروسيتين في عدة مناطق في سورية.

ونصت القوانين الثلاثة على أنه يصدق العقد الموقع بين وزير النفط ممثلاً عن الحكومة السورية كطرف أول وشركتي «ميركوري» و«فيلادا» طرف ثان للتنقيب للنفط في منطقة البلوك رقم ٧ الواقع في المنطقة الشرقية والبلوك رقم ١٩ بينما العقد مع شركة «فيلادا» في منطقة البلوك رقم ٢٣.

وأكد رئيس لجنة الشؤون الاقتصادية والطاقة فارس الشهابي أن حصة سورية من العقد ستكون ١٢,٥ بالمئة من إجمالي الإيرادات وليس من الأرباح، الذي سيكون حصة سورية منها بعد التنقيب على النفط ما بين ٦٠ إلى ٧٠ بالمئة.

وفي مداخلة له تحت القبة أوضح الشهابي أن هذا العقد للتنقيب عن النفط وليس لاستخراجه مهلته خمس سنوات تمدد إلى سبع سنوات وفي حال وجد النفط فإن الشركة تسترد التكلفة وما تبقى فإن حصة سورية من الأرباح ستكون ما بين ٦٠ إلى ٧٠ بالمئة.

وأكد الشهابي أن هذا العقد هو مثيل للعقود التي كان معمولاً بها سابقاً مع كل الشركات الأجنبية،وفي بداية الجلسة وافق المجلس على إحالة الفقرة «هاء» من المادة ٩٧ من قانون خدمة العلم إلى لجنة الأمن الوطني لدراسته موضوعاً، واجتمعت اللجنة بعد انتهاء الجلسة لمناقشتها تمهيداً لعرضها تحت القبة لإقرارها.

وينص التعديل التي ارتأته لجنة الشؤون الدستورية والتشريعية على أنه يلقى الحجز التنفيذي على الأموال المنقولة وغير المنقولة للمكلف بالدفع الممتنع عن تسديد بدل فوات الخدمة ضمن المهلة المحددة في الفقرة «ب» بهذه المادة بقرار يصدر من وزير المالية على أن يحصل بدل فوات الخدمة المترتب في ذمة الممتنع عن الدفع وفق أحكام قانون جباية الأموال العامة دونما حاجة إلى إنذار المكلف.

وبدل فوات الخدمة في القانون هو لمن تجاوز سن ٤٢ عاماً ولم يؤد الخدمة الإلزامية لغير أسباب الإعفاء المنصوص عليها في هذا القانون فيعوض مدنياً بدفع بدل فوات الخدمة.

كما أقر المجلس مشروع قانون الفنانين بعدما كانت هناك بعض المواد أعادها المجلس إلى اللجنة المختصة فأعادت النظر فيها مجدداً ليتم عرضها مرة أخرى تحت القبة لإقرار مشروع القانون.

وكان من المتوقع أن يحضر الجلسة وزير التربية عماد العزب لمناقشة مشروع القانون المتضمن زيادة الرسوم المالية المستوفاة من الطلاب المتقدمين لامتحانات الشهادة العامة إلا أنه اعتذر لتكليفه بمهمة رسمية في محافظة اللاذقية «بحسب وزير الدولة لشؤون المجلس عبد الله عبد الله».

إقرار مشروع قانون الفنانين

٥٦٧ ضبطاً لسيارات مسروقة ومزورة في اللاذقية العام الحالي

| الوطن

كشفت إحصائية قسم مباحث المرور في محافظة اللاذقية عن توقيف ٣٤ شخصاً منذ بداية العام بجرائم متعددة منها تزوير لوحات سيارات وحيازتهم وقيادة سيارات مسروقة مذاع البحث عنها والعثور بحوزتهم على أسلحة وذخائر غير مرخصة تمت مصادرتها.

وبيّنت الإحصائية المنشورة على صفحة وزارة الداخلية أنه ومنذ بداية عام ٢٠١٩ وحتى تاريخه، نظم القسم ٥٦٧ ضبطاً تشمل السيارات المسروقة والمزورة وإذاعات بحث مختلفة.

وأشارت إلى أن عدد السيارات المزورة المكتشفة وتم توثيقها بلغ ٦٧ سيارة بأنواع مختلفة، إضافة إلى ٢٣ سيارة مسروقة تمت إعادة أغلبها إلى مالكيها بعد تسوية وضعها أصولاً لدى مديرية النقل التابعة لها و٦٣ سيارة حجز تنفيذي بناءً على أوامر قضائية صادرة عن مدير التنفيذ باللاذقية.

ولفتت إلى أنه تم العثور نتيجة البحث على ١٥ سيارة مذاعاً البحث عنها بقضايا مختلفة بموجب إذاعات بحث صادرة عن إدارة العمليات وقيادة الشرطة، مع التأكيد على إحالة الموقوفات والمصادرات إلى القضاء المختص لإجراء اللازم.

نظرة غير جادة للكوادر الوطنية في مجال البحث العلمي

الجمالي لـ«الوطن»: مطلبنا بزيادة الدعم ورفع الميزانية قوبل بالرفض.. والهيئة بحاجة لنصف مليار والموجود ٩٠ مليوناً سنوياً

| فادي بك الشريف

لغاية تاريخه لم تلق جميع المناشدات بضرورة تقديم الدعم الكافي للباحثين ولاسيما «المادي» آذاناً مصغية من الجهات المعنية بالبحث العلمي، على الرغم من تعديل اسم الوزارة وإضافة «البحث العلمي» إليها، تزامناً مع مطالبات عدة بزيادة ميزانية الهيئة العليا للبحث العلمي، إلا أن الاستجابة مازالت غائبة والكتب المقدمة برفع قيمة الدعم «من خلال صندوق دعم الأبحاث» قوبلت بالرفض.

ويأتي ذلك في الوقت الذي لا تزال النظرة إلى البحث العملي غير جادة، وسط تساؤلات تخرج بين الفينة والأخرى، هل يوجد حقاً باحثون في سورية؟ وهذا السؤال يعكس الصورة الإيجابية الغائبة سابقاً عن مدى قدرة الكوادر المتميزة على ابتكار الأبحاث التي تلائم الواقع وظروف الأزمة.

وفي الجانب الأكاديمي الخاص بالجامعات، لا تزال المشكلة الأساسية تكمن بعدم ربط الأبحاث منذ تسجيلها لمصلحة مؤسسات وشركات لمعالجة مشاكل بعينها، وبالتالي تحميل الجهة التي يعمل الباحث بحثه لأجلها تكاليف ونفقات البحث، الأمر الذي يسهم بمعالجة مشاكل مستعصية في مؤسساتنا وخاصة العامة منها وسيوفر رديفاً مادياً لهذه الأبحاث التي بوجود الدعم المادي يمكن أن تتعمق أكثر، وخاصة أن معظم الباحثين لا يملكون أموالاً تكفي لتغطية حاجاتهم الشخصية.

وبين رئيس الهيئة العليا للبحث العلمي الدكتور مجد الجمالي في تصريح خاص لـ«الوطن» أن هناك سوء تقدير للكوادر الوطنية الموجودة في مجال البحث العلمي خلال الفترة الماضية، مؤكداً وضع خطة من الهيئة لتلافي النظرة السلبية عن البحث ودعم الأبحاث والباحثين وتقديم جميع التسهيلات التي تنعكس على صعيد البحث العملي.

وقال الجمالي: إن الهيئة بحاجة حالياً إلى نصف مليار بشكل سنوي للقيام بدورها خلال الظروف الراهنة وهي كافية لدعم عدد من المشاريع، مؤكداً أن ميزانية الهيئة سنويا حالياً ٩٠ مليون ليرة، علماً أن البحث العلمي يتطلب المليارات، مبيناً أن الهيئة تقدمت بطلب لزيادة مبالغ الدعم لكن لم يوافق عليه.

وأكد الجمالي أنه تم وضع آلية لتطبيق المشاريع البحثية التي تم توقيع عقودها المالية مع عدد من الباحثين بموازنة إجمالية قيمتها ٤٢٥ مليون ليرة لـ٣٠ مشروعاً بحثياً تطبيقياً تشمل عشرة قطاعات تنموية في تقانة المعلومات والاتصالات والبناء والتشييد والسكان والسياحة والتنمية المحلية والإقليمية، والنقل والبيئة والصناعة، والطاقة والموارد المائية.

مضيفاً إن ذلك يأتي في إطار الخطة الوطنية للبحث العلمي المستندة إلى السياسة الوطنية للعلم والتقانة والابتكار التي وضعتها وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والهيئة العليا للبحث العلمي بالتنسيق مع وزارات وجهات معنية، مبيناً أن قيمة دعم المشروع تتراوح بين ٧٠٠ ألف وتصل إلى ٩٠ مليون ليرة حسب نوع المشروع وجدواه.

وبحسب رئيس الهيئة العليا للبحث العلمي، فإن من المشروعات المهمة بحثاً هو الأول من نوعه خاصاً بـ«سيارة كهربائية» مقدماً من فريق من الباحثين الوطنيين، تنحصر فكرة المشروع على استقدام سيارة كهربائية من الخارج وإجراء أعمال الفك والتركيب ومن ثم إحداث سيارة جديدة وطنية، الأمر الذي ينعكس على توطين التقانة وتدريب الكوادر وتحقيق وفورات كبيرة، والمشروع نقطة انطلاق لسيارة هجينة تعمل على الوقود والكهرباء، مضيفاً: إن مدة المشروع تصل إلى ٣ سنوات.

وعن عدم تقديم الدعم الكافي للأبحاث سابقاً، قال الجمالي: إن الأجواء لم تكن حينها محفزة لتشجيع الأبحاث.

٣٠ مشروعاً بحثياً تطبيقياً تشمل عشرة قطاعات تنموية

لجان في تجمعات النازحين لمراقبة الأسواق وضبط الأسعار

| القنيطرة- خالد الخالد

بيّن مدير التجارة الداخلية وحماية المستهلك علي زيتون أن محافظ القنيطرة أصدر قراراً بتشكيل لجان في الوحدات الإدارية في تجمعات النازحين الواقعة بريف دمشق البالغ عددها عشر بلديات للقيام بجولات ميدانية على الأسواق لمراقبة ضبط الأسعار واتخاذ الإجراءات المناسبة. وذلك بعد الشكاوى الكثيرة من أبناء التجمعات حول فوضى الأسواق والأسعار وضرورة وضع حد لتلاعب التجار والباعة وعدم احتكار أو تخزين مواد أساسية لطرحها لاحقاً بأسعار مرتفعة.

وتتكون اللجنة من عضو مكتب تنفيذي وعضو مجلس محافظة ورئيس الوحدة الإدارية إضافة إلى مراقب تموينى من مديرية ريف دمشق.

وأشار زيتون إلى أن مديرية التجارة الداخلية وحماية المستهلك بالقنيطرة وضعت خطة عمل بحيث تكون الجولات نوعية ومركزة لمتابعة المواد والسلع من بداية بيع أي منتج حتى وصوله إلى المستهلك من خلال متابعة الفواتير والأسعار عبر حلقات الوساطة بين المنتج وبائع الجملة ونصف الجملة حتى بائع المفرق وذلك بهدف الوصول إلى أسواق آمنة ومستقرة. حتى إن دورية من حماية المستهلك تابعت عملية بيع اللحوم للتدقيق في تكلفتها النهائية بداية من شراء المواشي ومروراً بذبحها في المسلخ وتدقيق الوزن قبل وبعد وحتى الانتهاء بها في محلات القصابة وبيعها للتحقق من الكلفة الحقيقية، وكذلك الأمر بالنسبة لمتابعة باقي المواد مثل الحليب والألبان والدجاج وهذه المتابعة كان هدفها الوصول إلى أرقام دقيقة للتكلفة.

وأكد مدير التجارة الداخلية تنظيم ضبوط تموينية والتشدد في معاقبة المخالفين وتم إغلاق أي فعالية ترتكب مخالفة واضحة كالبيع بسعر زائد أو عدم وجود فواتير أو مخالفة مواصفات، وذلك بإغلاق الفعالية لمدة ثلاثة أيام، إضافة إلى الإجراءات القانونية وفق القانون ١٤ لعام ٢٠١٥، مشيراً إلى أن هذه الإجراءات والمتابعة اليومية كانت نتائجها خلال شهر واحد تنظيم ٨٢ ضبطاً تموينياً شملت عدم الإعلان عن أسعار والبيع بسعر زائد وعدم تداول فواتير ونقص الكيل أو التلاعب بالعداد والذبح خارج المسلخ، كما رافق ذلك ٣٠ إغلاقاً وحجز ثلاث مركبات منها اثنتان لتوزيع المحروقات وواحدة لنقل الركاب.